

المعامل السرية في المغرب آفة تنهك المجتمع والدولة

شبكات فساد تتغذى من الاستغلال الاقتصادي والتهرب الضريبي



الفقراء يدفعون الفاتورة الأعلى دائما

عمل حتى لا يتكبدوا مصاريف التأمين الصحي والاجتماعي، مقابل أجور هزيلة لا تتجاوز في الغالب 1500 درهم (150 دولارا شهريا) مقابل العمل لساعات طويلة في الليل والنهار. وتعالى الأصوات داخل الأوساط الاقتصادية والاجتماعية المطالبة بوضع حد للاستغلال الاقتصادي وتدني الأجور. وهنا لفت محمد بنعيسى، رئيس مرصد الشمال لحقوق الإنسان، في تصريح لـ "العرب"، أن "عدم تجديد النقابات، وضعف لجان التفويض التي يختر أغلبها الفساد، إضافة إلى تواطؤ السلطات، وانحسار مركز القضاء في مؤسسات الفساد الدولية، أطلق أيادي شبكات الفساد للعبث بحقوق العمال".

واعتبر على لفظي، رئيس المنظمة الديمقراطية للشغل في تصريح لـ "العرب"، أن المسؤولية السياسية والأخلاقية والإدارية تقع بشكل لا لبس فيه على الحكومة والإدارات التابعة لها التي لا يمكن لها أن تدعي جهلها بوجود أماكن عمل مثل هاته وتفقد لأبسط الشروط، وتمارس خرقا صريحا للقانون.

وتضع الدولة الانتقال في اتجاه اقتصاد معلن وشعري رهانا واجب التفويض، وكإشارة إلى تفاعلها مع ما حدث في مدينة طنجة أطلقت سلطات مدينة الدار البيضاء حملة واسعة، تهدف إلى إغلاق المعامل غير القانونية العاملة في قطاع صناعة الملابس الجاهزة والمنتجات الاستهلاكية. وتستهدف الحملة مراقبة التراخيص المسلمة لعدد من الوحدات الصناعية القائمة في الأرواق الأرضية والأقبية، ومراقبة مدى توفر شروط السلامة ومناخ الإغاثة التي يفرضها القانون.

وفي هذا الصدد أشار شكيب لعلج، رئيس الاتحاد العام لشركات المغرب، إلى أن "القطاع غير المهيكل يضم نوعين، الأول اجتماعي والثاني غير اجتماعي، هذا الأخير يتمثل في شركات لا تصرح ولا تؤدي ما عليها، وقطاعات بأكملها تشتغل في هذا القطاع لأسباب غير اجتماعية". مؤكداً أن "القطاع غير المهيكل يهدد فرص العمل في القطاع المهيكل". وتنامت ظاهرة المصانع غير القانونية في عدد من المدن ومنها طنجة بسبب استغلال شركات النسيج سواء المهيكلة أو غير المهيكلة لانخفاض كلفة الإنتاج عبر تشغيل العمال والعمالات دون حماية اجتماعية. ويستغل أرباب الشركات الهشاشة الاجتماعية للعمال بتشغيلهم دون عقد

وتدخل المصانع غير القانونية ضمن الاقتصاد غير المهيكل الذي بلغ ما يقارب 30 في المئة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 2009 و2018، حسب دراسة حول "قياس وتطوير الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب"، نشرها بنك المغرب المركزي.

ويرى خبراء أن القضاء على هذه الظاهرة لا يتوقف على تفعيل القوانين فحسب، وفي هذا السياق تقول البرلمانية عائشة لبلق، إن "الأمر يحتاج إلى سياسة عمومية آقية، تنطلق من تفعيل مقتضيات دولة القانون في المجال الاقتصادي، والعمل سريعا على إدماج مثل هذه الوحدات، مهما كانت طبيعتها وحجمها، ضمن الاقتصاد المهيكل، في إطار جبايئ ومالي واجتماعي واضح وشفاف".

وحددت مدونة الشغل مسؤولية وزارة الشغل والإدماج في مراقبة تطبيق النصوص القانونية، والتنظيمية المعمول بها في الشركات، والمؤسسات التابعة للدولة، والجماعات المحلية، عبر جهاز تفويض الشغل.

وتقول لبلق "ما حدث في طنجة بهولته وحجمه الكارثي يخاطبنا جميعا، وبالتالي لا مناص أمانا سوى الاستمرار في مسيرة النضال إلى جانب العمالات والعمال في هذه الوحدات، من أجل ضمان حقوقهم الأساسية غير القابلة للتنازل تطبيقا للقانون وللمقتضيات الدستورية".

وشدد متقي، على ضرورة الإسراع بخلق آليات صناعية للخروج من وضعية الاشتغال بالمناطق السكنية والأقبية، حتى يتسنى لهذه الوحدات الإنتاجية الغير منظمة اللجوء إلى القطاع المهيكل، وأيضا إيجاد حلول لمشكل الضمان

سلطت كارثة غرق عاملات بمصنع نسيج بطنجة المغربية الضوء على المعامل السرية الناشطة خارج القطاع الرسمي، والتي تكشف عن الفساد والتهرب الضريبي، في ظل استغلال أرباب الأعمال لهشاشة الظروف الاجتماعية لتشغيل العمالة بأجور متدنية ودون حماية صحية مع وجود اتهامات للنقابات ولجان التفويض بالتقاعس عن أداء دورها الرقابي.

محمد مامون العلوحي
صحافي مغربي

الرباط - أثار غرق ما يقارب 28 ضحية بطنجة يوم 8 فبراير الجاري، كانوا يشتغلون بمصنع غير قانوني للنسيج، جدلا حول حقوقها واقتصاديا واسعا بخصوص واقع تواجدها في الإنتاجية العاملة في السرية بالمدن الكبرى باعتبارها شركات خارج القانون تتهرب من الضرائب وتستغل العمال في ظروف لا إنسانية، لتتحول الكارثة إلى كابوس يؤرق السلطات والمجتمع على السواء باعتباره آفة تستنزف الاقتصاد والحقوق التشغيلية.

وقدمت طرحت هذه القضية ظاهرة الاستغلال الاقتصادي وضعف الأجور وغياب التغطية الاجتماعية والقانونية والصحية فضلا عن الأضرار بالنسيج الاقتصادي الوطني من خلال التهرب الضريبي والوظائف خارج أطر الدولة.

وفي هذا السياق حاورت "العرب" مجموعة من المتدخلين في الموضوع لمناقشة مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقضية التي تسلط الضوء على شبكات أعمال تستغل حاجة الفقراء وتشغلهم في ظروف مهنية كارثية.

تنتشر معالم سرية غير قانونية، للخطابة والنسيج وغيرها في العديد من المناطق حيث تشتغل الآلاف من العمال بينهم العديد من القاصرين بينما هي لا تخضع للمراقبة الدورية وخارج الضوابط القانونية التي تنص عليها مدونة الشغل مما يعرضهم إلى مخاطر الحرائق والغرق.

وأكد محمد متقي، رئيس جمعية المقاولات المتوسطة والصغيرة لصناعة النسيج والألبسة، في تصريح لـ "العرب"، أن "المعامل الإنتاجية غير المنظمة واقع نعيشه منذ العشرات من السنين، وهي ليست وليدة اللحظة إنما هي تراكمات ونتاج سياسات كانت ربما غير صائبة".

ويعتقد محمد أن "هذه الوحدات هي وحدات تاهيلية وتكونية لمن لا تكوين له ولا خبرة، فهي تشتغل المطلقة والأرملة والمنقطع عن الدراسة من أبناء المجتمع الحضري وكذلك أبناء العالم القروي والأحياء الفرعية".

الإصلاحات الاقتصادية السعودية تثير مخاوف المستثمرين

توجس من قرارات مرتقبة قد تربك مناخ الأعمال

تطرح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وأخرها اشتراط نقل الشركات الأجنبية مقرها إلى المملكة، مخاوف بشأن مستقبل الاستثمار. ويكشف الأمر عن تناقضات من حيث الرغبة في جلب المشاريع من جهة وتغيير المستثمرين من جهة أخرى.

الرياض - يتخوف المستثمرون الأجانب من حملة الإصلاحات السعودية التي قد تحمل أحيانا مؤشرات غير إيجابية بالنسبة إليهم، في ظل إشكاليات قائمة أصلا تتعلق بنمط الحياة والهجمات الإرهابية من إيران والبيروقراطية الكبيرة.

ويعتقد نحو عام احتجاجات السعودية عددا كبيرا من الأمراء والوزراء وكبار رجال الأعمال في فندق ريتز كارلتون بالرياض في حملة ضد الفساد اعتبرها معارضون مسعى لإحكام النفوذ وابتزاز منافسي ولي العهد. وتقول السلطات إنها صادرت أكثر من 100 مليار دولار من خلال تسويات مالية.

ويعد ذلك فرضت ضريبة القيمة المضافة بنسبة خمسة في المئة لتحسين توليد الإيرادات غير النفطية. وتمت إتاحة الوصول بشكل كامل إلى (نمو) بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، وهي سوق موازية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وإقرار قانون جديد للتقليصات بنظم إجراءات مثل التسويات والتصفية.

وخضعت هيئة السوق المالية ومكتب إدارة الدين العام الرسوم والعمولات لتتسبب تعاملات الديون في السوق الثانوية وتم فرض ضريبة انتقائية على السحائر الإلكترونية والمشروبات المحلاة في مسعى لتوزيع تدفقات الإيرادات. وفي محاولة لتحفيز الاستثمار

خففت السعودية الحد الأقصى عند 49 في المئة للمستثمرين الأجنبيين الأجانب في أسهم الشركات المدرجة في بورصة تداول.

وعملت قانون سوق رأس المال بما يسمح بتأسيس بورصة أخرى بجانب تداول ويدات في قبول طلبات الترخيص في قطاع الصناعات العسكرية، وهو هدف رئيسي من أجل تنويع مصادر الاقتصاد بعيدا عن النفط.

وقامت السعودية ببيع أسهم في شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو في أكبر طرح عام أولي في العالم، والذي جمع 29.4 مليار دولار.

والعام الماضي قررت الحكومة السعودية رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثالها لتصل إلى 15 في المئة ضمن مسعى تقشفي في مواجهة هبوط أسعار النفط و جائحة كوفيد - 19 ثم خففت القيود التعاقدية للعمال الأجانب، وبلغت نظام الكفالة المثير للجدل الذي استمر سبعة عقود.

وأطلقت قانونا جديدا لتوسيع إطار عمل البنك المركزي ليشمل دعم النمو الاقتصادي إلى جانب الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

وخلال العام الجاري كشف ولي العهد السعودي عن خطط لإقرار مجموعة من مشاريع القوانين الجديدة التي تهدف إلى تعزيز كفاءة ونزاهة النظام القضائي في المملكة، في خطوة من شأنها أن تؤدي إلى نظام قانوني مدون بالكامل.



فاعلية الإصلاحات ليست مضمونة

الاقتصاد المتعثر يفاقم مأزق منظمة التجارة العالمية

وتحت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة التجارة العالمية على مراجعة وضع الصين التي تقول واشنطن إنها تستغل وضعها كدولة نامية من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية.

يأمل البعض أن تساعد الخبرة السياسية للدكتورة نغوزي على إعادة الثقة في النظام بين الشركاء لتوحيد الجهود المشتركة. وصرح بيتر أونغفاكورن، الموظف السابق في أمانة منظمة التجارة العالمية، أنها "يمكن أن تساعد على تعزيز التعديلية من خلال استخدام نفوذها، ولكن في النهاية يجب أن تأتي الحلول من الأعضاء".

وقبل أزيغيدو كذلك في منح الولايات المتحدة من تعطيل النزاع القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

وهيئة الاستئناف هذه معطلة منذ ديسمبر 2019 بسبب نقص عدد القضاة بعد أن عرقلت واشنطن عملية تعيين القضاة.

سنوات عاجزة عن استئناف مفاوضات واسعة النطاق، على الرغم من تعدد المواضيع التي تحتاج التوصل إلى حلول.

إن تعثر المفاوضات الدائرة منذ فترة طويلة حول مسائل مثل القطن ودعم مصائد الأسماك، في حين أن المفاوضات المتعلقة بمواضيع أحدث مثل التجارة الإلكترونية والتي بدأت في يناير 2019 على المستوى متعدد الأطراف، لم تنطلق بعد، ما يعرض منظمة التجارة العالمية للتخلف عن قضايا الساعة.

وطرحت الدكتورة نغوزي من جانبها قضية البيئة وتعد الاتفاق على دعم مصائد الأسماك - المتعثر حاليا - إحدى أولوياتها الفورية لإظهار أن منظمة التجارة العالمية مازالت قادرة على تحقيق تقدم متعدد الأطراف. وقد شهد سلفها روبرتو أزيغيدو على الإجراءات التجارية العدائية بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، دون أن يتمكن من تحريك ساكن.

نهائي لتحقيق تقدم في المفاوضات التجارية.

بعد المؤتمر الوزاري الذي عقد في ديسمبر 2017 في الأرجنتين، كان يفترض عقد الاجتماع التالي في يونيو 2020 في كازاخستان، بسبب ظروف الشتاء القاسية.



بيتر أونغفاكورن
المنظمة ستساعد على تعزيز التعديلية باستخدام نفوذها

لكن كوفيد - 19 كان بالمرصاد، وأرجأ المؤتمر إلى أجل غير مسمى. وتطالب الدكتورة نغوزي بعد اجتماع قبل نهاية عام 2021، لكن يتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية اتخاذ قرار بالتوافق في 1 و2 مارس. ويتفق الدبلوماسيون والخبراء على أن منظمة التجارة العالمية باتت منذ

جيف - تواجه إدارة منظمة التجارة العالمية جبلا من الضغوط لإعادة الحياة إلى الاقتصاد العالمي الذي يعاني شللا على مختلف المستويات بفعل آثار كورونا المدمرة على مختلف مفاصل الإنتاج.

وسيتعين على مديرية منظمة التجارة العالمية النيجيرية نغوزي أوكونجو- إيويلا أن تبادر بسرعة إلى بث الحياة في منظمة تعاني من الشلل، في وقت يركز الاقتصاد العالمي تحت تبعات الجائحة فيما العمل متعدد الأطراف في أدنى مستوياته.

وتفرض أزمة كورونا العديد من التحديات التي تنتظر المديرية الجديدة بمجرد توليها منصبها في 1 مارس. ويعقد المؤتمر الوزاري وهو أعلى هيئة لصنع القرار في منظمة التجارة العالمية مرة كل عامين ويحدث ذلك عادة في نهاية العام. ويتسنى الاجتماع أهمية متزايدة لأن العديد من العواصم تستخدمه كمعد